

Publication	Al Shorouq
Date	January 16, 2017
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH to reconsider drug prices in August
Page	05
Reporter	Asmaa Sorour

«الصحة»: سنراجع أسعار الأدوية مجدداً في أغسطس المقبل

■ مجاهد: تم الاتفاق مع الشركات على خفض الأسعار حال تراجع الدولار.. و«صناعة الأدوية»: أزمة النواقص ستشهد انفراجة خلال شهر ونصف.. والزيادة لا تطول أصناف الأمراض المزمنة التي ليس لها بديل

خلال شهر ونصف من تسلم الشركات للقوائم النهائية للأصناف التي زاد سعرها. وألح إلى أن الشركات إذا توفر لديها المواد الخام ستحتاج فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين لطباعة السعر الجديد على مواد التعبئة، مضيفاً: «يوجد أرصدة كافية من المواد الخام ستوفر جزءاً كبيراً من الأدوية. وقد تلجأ إلى استيراد المواد الخام وشحنها جواً بدلاً من انتظار الشحن البحري عن طريق الموانئ حتى إذا تحملت مصاريف إضافية، لأن ذلك سيقلل المدة».

وشدد رستم في تصريحات له «الشروق» على أن الشركات تحملت الضغوط التي واجهتها من خلال الحكومة لتكون الزيادة في أضيق الحدود الممكنة، حفاظاً على مصلحة المريض، متابعا: «الزيادة مرضية، ملمحاً إلى تفهم شركات الإنتاج لأزمة نواقص الأدوية، وأنها لم تخفض إنتاجها ولم تقلل استيرادها، لكنها تحتاج إلى قرار التسعير بما يحقق مكاسب معقولة لها تضمن استمرارية الإنتاج، ومواجهة خسائرها في ظل ارتفاع أسعار الصرف والمواد الخام ومستلزمات الصناعة».

واعتبر أن نسبة الزيادة في أدوية الأمراض المزمنة معقولة للغاية، لضمان توفيرها هذه الأدوية، لافتاً إلى أنه تم استبعاد أي صنف لعلاج الأمراض المزمنة ليس له بديل أو مثيل بحيث يكون أمام المريض حرية الاختيار، وذلك باستثناء عدد قليل من الأصناف لأن الشركات لا تنتج غيرها وبالتالي لا يمكن تعويض خسارتها.



«أغيب»

مراجعة جديدة لأسعار الدواء في أغسطس

من جانبه، قال نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية الدكتور أسامة رستم إن الشركات ستستلم القوائم بعد دفع الرسوم اللازمة للإدارة المركزية للصيدلة، وهو إجراء متبع في التسعير، وتغيير الإخطار السابق، منوها بأن أزمة نواقص الأدوية ستشهد انفراجة

الدواء وبمقدار قد لا يتناسب مع زيادة سعر الصرف. وتابع: «الزيادة تصب في مصلحة المريض، وكان يجب أن تحدث الزيادة حتى لا يختفى الدواء، وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة المريض المصري بسبب نقص الدواء وتوقف الصناعة».

كتبت - أسماء سرور:

قال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، خالد مجاهد، إن الوزارة ستراجع أسعار الأدوية مجدداً في أغسطس المقبل وفقاً لسعر الصرف، مضيفاً أنه تم الاتفاق مع شركات الأدوية على خفض السعر في حالة تراجع الدولار، مؤكداً أنه لا زيادة في أسعار الأدوية مجدداً كما يردد البعض.

وأكد مجاهد لـ «الشروق»، أمس، أن الاقتراح الخاص برفع أسعار قائمة جديدة تم رفضه بشكل بات من قبل الوزارة، موضحاً أن ٣٠١٠ أصناف دوائية ارتفعت أسعارها بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الأدوية في الأسواق، وأن ٥٪ فقط من أدوية الأمراض المزمنة تم تحريك سعرها.

وأشار متحدث الصحة إلى أنه تم تشكيل غرفة عمليات مركزية بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية بدأت عملها أمس الأول، ولها فروع بمديرية الصحة على مستوى الجمهورية لمتابعة العمل بالصيدليات ومراقبة عمليات بيع الأدوية طبقاً للتسعيرة الجبرية، كما أن الإدارة العامة للتفتيش الصيدلي بدأت في تكثيف حملات تفتيش على جميع الصيدليات والمخازن في جميع المحافظات.

وأوضح مجاهد أن الوزارة ستنتهي من توزيع إخطارات التسعير على نحو ٤٥٠ شركة شملتها الزيادة، تباعاً حتى نهاية الأسبوع الحالي، بحيث يتم تسليم الإخطارات لنحو ١٠٠ شركة يومياً، مشدداً على أن الحكومة لجأت لرفع السعر بشكل مناسب لتوفير

«الحق في الدواء» يتقدم بطلب للرئاسة ضد رفع أسعار الأدوية

■ القرار شمل رفع أسعار ٤٧٪ من الأدوية المتداولة في مصر.. وأزمة النواقص زادت رغم ارتفاع الأسعار في مايو الماضي

كتبت - أسماء سرور:

تقدم المركز المصري للحق في الدواء بطلب للرئاسة الجمهورية، أمس، حول ما أسماه «تشوهات تسعيرية»، في قرار زيادة أسعار الأدوية، الذي شمل رفع أسعار ٤٧٪ من الأدوية المتداولة في مصر آخر خمس سنوات، الصادر يوم الخميس الماضي، واصفا إياه بأنه «يصل إلى درجة الفساد التسعيري في الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة».

وأشار المركز، إلى قيام مجلس الوزراء بزيادة نحو ٧٠٠٠ صنف في مايو الماضي، بحجة استكمال نقص الدواء، وعلى الرغم من مرور ٧ شهور زادت أزمة نواقص الدواء حتى وصلت لأكثر من ١٨٠٠ صنف بالأسماء التجارية والعلمية معاً، وأوضح المركز أن بعض أدوية الأمراض المزمنة

زادت أسعارها بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، لافتاً إلى أن هناك أصناف ارتفعت في مايو وفي التسعيرة الأخيرة أكثر من ١٠٠٪، وعددهم نحو ٢٥٠٠ صنف ومع هذا لم تنتج حتى الآن، منها صنف «اكس تيشن» الذي ارتفع في مايو إلى ٢٥ جنيهاً ثم إلى ٥٥ جنيهاً، و«كونكور بلاس» ارتفع في مايو إلى ٢٧ جنيهاً ثم إلى ٤٠ جنيهاً، و«الكورتيلكس» أمبول أطفال ارتفع في مايو إلى ٤٥ ثم إلى ٦٧،٥ والكبار بـ ٧٩ جنيهاً في فبراير، و«دانسيه» ارتفع في مايو إلى ٤٥ جنيهاً ثم إلى ١١٤ جنيهاً، وارتفع بخاخات الربو السبعة بنسبة تصل إلى ٦٠٪ وزيادة ٦ أصناف للعلاج السكر ٦٠٪. وطالب المركز، باسم روابط مرضى الضمور العصبي ومرض سيولة الدم ومرض التصلب المتعدد ومرض جوشر ومرضى وهن العضلات ومرضى

الالتهاب الكبدى «بي» ومرضى الهيموفيليا سيولة الدم ومرضى الإيدز وبعض الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بإتخاذ آلاف المرضى وإعادة مراجعة قرار مجلس الوزراء بشأن تسعيرة الأدوية الجديدة التي سيعمل بها من أول فبراير، وحذف نحو ٧٨٠ صنف مرتبط بهذه الأمراض وغيرها من الأمراض المزمنة.

وقال المركز إن وزير الصحة أثبت فشلاً كبيراً في إدارة ملف الدواء الاستراتيجي، وأن عدد من المستشفيات يعاني من ندرة الأدوية وقلة المستلزمات وتأجيل لعدد من العمليات، وأن أزمة المحاليل الطبية لا يستطيع الوزير إيجاد حل لها منذ ١٤ شهراً، حتى أن مراكز الغسيل الكلوي أصبحت على شفى الإغلاق فيما يتعرض مرضى الأورام لعذاب بسبب نقص

المحاليل الطبية، حسب ما جاء في المذكرة. وتقدم المركز بالشكر فيما ما أوردته وكالات الأنباء، أمس الأول، عن طلب رئيس الجمهورية عدم رفع الأسعار عن ٢٠٪ من جملة الأصناف المسجلة في مصر، مناشداً مراجعة الأسعار التي قرر وزير الصحة زيادتها.

وتساءل عن سبب وجود فارق مبالغ فيه في أسعار بعض الأصناف في مناقصة وزارة الصحة والبيع في الصيدليات، فمثلاً «بلافكس» في المناقصة ١٥٠ قرشاً، بينما البيع الحر ٢٥٠ جنيهاً، و«اماريل» في المناقصة ٩٥ قرشاً بينما البيع الحر ٣٠ جنيهاً، و«تورفاستاتين» في المناقصة ١٨٠ قرشاً بينما البيع الحر بـ ٤ جنيهاً، مشيراً إلى وجود تشوه سعري في أكثر من ٣٠٠٠ صنف دواء بأسعار ليس لها سند.